**المقدمة :**

 تُعدّ دراسة المعارضة السياسية من المواضيع المهمة أكاديمياً و وطنياً، لما لها من أهمية في معرفة طبيعة النظام السياسي وكيفية عمله ، فضلاً عن علاقته بالمحكومين. فدراسة المعارضة السياسية تكشف عن مكنونات الحقبة المطلوب دراستها وكيفية تعامل النظام السياسي معها، إذ يتباين وجود وطبيعة المعارضة من نظام سياسي إلى اخر. أنّ النظام السياسي الذي يسمح بوجود المعارضة السياسية ويفسح المجال لها بالتعبير عن نفسها ومطالبها بصورة علنية يكون أكثر ديمقراطية، لاسيما مع تقنين وجود تلك المعارضة والاعتراف بها واقعاً من النظام الذي لا يعترف بوجود المعارضة ، إذ غالباً ما تأخذ اشكال متنوعة للتعبير عن نفسها .

 إنّ المعارضة السياسية في ظل الانظمة الشمولية مضطهدة وغير قادرة عن التعبير عن نفسها ، لذلك تراها تلجأ الى الخارج للتعبير عن نفسها، وهو ما حصل ابان النظام الشمولي الديكتاتوري الذي حكم العراق بالحديد والنار منذ العام 1968، وحتى العام 2003 ، على أن ذلك لا يعني: تغييب أي دور للمعارضة في الداخل ، وما حصل من انتفاضة بالعراق في العام 1991، خير دلالة على ذلك ، إذ ما علمنا انّ أحداث ذلك العام أعطت دفعاً وزخماً كبيرين للمعارضة سواء أكانت في الخارج أم الداخل ، إذ ما ادركنا انّ الملمح الرئيس لها ظل يكمن في تحولها من معارضة نخبوية إلى معارضة شعبية .

 أدت المعارضة السياسية العراقية دوراً مهماً، وهو دور الجماهير ، حيث تُعدّ أفضل مرحلة شهدتها المعارضة منذ تولي حزب البعث الحكم في العام 1968، فإذا تتبعنا المراحل التي شهدتها المعارضة فيمكن ان نلحظ بأن هنالك ثلاث مراحل: بدأت الأولى من العام 1968 الى العام 1980 وهي المرحلة التي سيطر فيها حزب البعث على الحكم، وتحولت السلطة فيها الى حكم العائلة والفرد الواحد ، وقام الحزب الفرد خلالها بتصفية كل شركائه ومن يعارضه مستقبلاً، وقد نشطت في تلك المرحلة معارضة سياسية خارج اطار نظام الحزب تمثلت بالحوزة العلمية ، فضلاً عن حزب الدعوة الإسلامية) وحصلت أحداث كثيرة لتلك المعارضة كان من أهمها اعتقال كوادر وقادة المعارضة في انتفاضة العام 1977، و لم تنته الحالة بقمع الحركات الاجتماعية من خلال الصدَامات والاعتقالات، بل وصل الحال الى اعدام مؤسس حزب الدعوة الإسلامية (السيد محمد باقر الصدر) في 9/4/1980م ، ثم مرحلة الصدمات المسلحة في كردستان العراق، والتي انتهت بسيطرة الحزب على مجمل الأراضي التي يسيطر عليها الحزبين الكرديين باستثناء بعض تخوم الجبال، والتي أستخدم فيها الحزب الحاكم كل وسائل القمع والبطش بما في ذلك السلاح المحرم دولياً .

 أما المرحلة الثانية، والتي تبدأ من العام 1980، وحتى العام 1991 ، وهي مرحلة حرب العراق مع الجمهورية الاسلامية الايرانية ، والتي كان نشاط الأحزاب فيها داخلياً معدوماً، مما دفعها الى اعادة بناء نفسها تنظيمياً في كل من: سوريا وإيران. وقد تميزت تلك المرحلة بحدوث إنشقاقات كثيرة داخل احزاب المعارضة،وذلك بسبب الحرب الدائرة.

 أما المرحلة المهمة، وهي مرحلة مدار دراستنا والتي تبدأ من العام (1991-2003) وهي أفضل مراحل المعارضة السياسية داخلياً وخارجياً، وتمثلت المعارضة الداخلية بالانتفاضة الشعبية الشعبانية، والتي فيها خرجت محافظات الوسط والجنوب ومحافظات إقليم كردستان من سيطرة السلطة ، وصارت بيد الثوار المنتفضين، وسقطت المحافظات المحافظة تلو الأخرى، ومن ثم اجهاضها وقمعها. أما المعارضة السياسية الأخرى فقد فعلها المراجع، ومنهم: السيد محمد محمد صادق الصدر التي وكانت معارضة سياسية شعبية داخلية استطاعت أن ترعب النظام وتفقده السيطرة على المجتمع، والتي بدأ فيها المرجع محمد محمد صادق الصدر(الصدر الثاني) إعلان معارضته للنظام علناً، لاسيما بعد إقامة صلاة الجمعة في مسجد الكوفة وعموم محافظات الوسط والجنوب، وكذلك عن طريق الفتاوى والبيانات والأنشطة الأخرى.

 إنّ الأنتفاضة الشعبانية ووقوف الصدر الثاني في ميدان الجهاد والمواجهة أعطى أمل للمعارضة السياسية الموجودة خارج العراق بالعمل مرة أخرى لإسقاط النظام، وممارسة النشاط مجدداً في فتح سياسته تجاه شعبه، كما أسهمت في اطلاع الرأي العام، أما المعارضة الخارجية فقد تمثلت بعقد سلسلة من الاجتماعات، والقيام بالعديد من المؤتمرات، فضلاً عن القيام بسلسلة من التظاهرات التي انعقدت وبشكل علني، اضف الى ذلك معارضة نظام الحزب الحاكم (حزب البعث)، وكان من أبرزها: لجنة العمل المشترك، ومؤتمر بيروت في العام 1991 ، ومؤتمر فينا في العام 1992، ومؤتمر صلاح الدين 1992، ومؤتمر نيويورك 1999، فضلاً على مؤتمر لندن في العام 2002م .

**أهمية الدراسة:**

 للمعارضة السياسية أهمية بالغة في تجربة اعادة بناء الدولة العراقية، وخصوصاً في الحقبة قيد الدراسة(1991-2003 ) ، والتي تُعدّ أهم حقبة في حياة المعارضة لما حظت به من دعم وإهتمام دوليين ، وما رافق تلك الحقبة من أزمات داخلية وخارجية، خصوصاً بعد غزو الكويت، وتفرد صدام بالسلطة، وإنهاء أي دور للأحزاب، وإعدام آلاف الشباب ورجال الدين ، وهنا تأتي أهمية الدراسة في هذا المبحث وذلك للتعرف الى دور المعارضة في الداخل والخارج والحركات الشعبية المعارضة ضد السلطة داخلياً وخارجياً، ومن أسهم في إسقاط ذلك النظام والذي عُدّ نظاماً حديدياً وأمنياً و مخابراتياً ومركزياً بامتياز .

**أهداف الدراسة :**

 تكمن أهداف الدراسة في تجزئة ودراسة تعدد الآراء وتباينها في الدور الذي أدته المعارضة السياسية بالحقبة قيد الدراسة ، وكيف أنها أدت في نهاية المطاف إلى إسقاط النظام الديكتاتوري ، وإذا كان تغيير النظام السياسي الدكتاتوري قد انتهى في العام 2003 ، فان من المفيد تسليط الضوء على الحقبة الممتدة من العام 1991 وحتى العام 2003؛ لاننا نعتقد بأنّها الأرضية التي أدت إلى تكثيّف الجهود لإنهاء النظام السياسي ، وأيضاً هي الحقبة التي كانت أكثر تأثيراً في تصعيد حدّة المعارضة السياسية بتحولها من الطابع النخبوي إلى الطابع الشعبي ، أي أدت إلى اتساع حجم المعارضة افقياً وعمودياً .

**إشكالية الدراسة :**

 ان دراسة تجربة مظاهر التحول ب المعارضة العراقية في ظل نظام سياسي لا يؤمن بالتعددية الحزبية تُعدّ مهمة ليست سهلة فقد واجه الباحث رفض أغلب قيادات المعارضة السياسية العراقية الادلاء بتصريحات تخدم الدراسة ممن هم الآن بمراكز مهمة في السلطة بعد 2003 ، حيث كان الادلاء بشهادتهم وآرائهم امراً محرجاً لهم جداً في الوقت الحالي ، فمثلاً شركاء الأمس فرقاء اليوم ، وأعداء الأمس اصدقاء اليوم ، ويبقى اللاعب الوحيد الذي يمكن الاستفادة من شهادته هو المواطن الشعبي البسيط الذي يُعدّ شاهداً على الأحداث ، فضلاً على مسألة رمي الأغلاط على الآخرين، والذي يعُدّ سبباً أخر يضاف الى متناقضة الدراسة فكانت مسألة الوصول الى الحيادية مهمة ليست سهلة .

 أما المؤتمرات وارشيفها الورقي أو الفيديوي فذلك كان موجوداً عند بعض قادة المعارضة ممن كانوا خارج العراق ، وقد تم تتبع أحداث الداخل هي الاخرى، والتي تُعدّ مسألة بالغة التعقيد، إذ تتبع البعض منها؛ لأن البعض الأخر وصل الى عناصر السلطة أيام حكمهم، وتم إتلافه من رجالات حزب البعث، وكل ذلك جعل من الموضوع إشكالية بحد ذاتها ، ولتجاوز تلك الإشكالية، فإنّ أفضل الطرق تكمن في دراسته دراسة أكاديمية للوقوف عند الحقائق وليس غيرها.

**فرضية الدراسة:**

ينطلق الباحث في دراسته هذه من فرضية السؤال عن دور ومظاهر التحول في المعارضة العراقية خلال المدة مابين العامي( 1991- 2003 )، فهل كان لتلك المعارضة السياسية العراقية سواء في الداخل أم الخارج إسهامات في إسقاط النظام السياسي والسلطة في الحقبة الزمنية المذكورة فيما تقدم, وهل كان للمعارضة النخبوية والشعبية دوراً في كشف مساوئ ذلك النظام وسلطته قبالة الرأي العام ؟

إنّ فرضية الدراسة تتأكد أو لا تتأكد من الإجابة عن التساؤلات الآتية:

* ما دور المعارضة السياسية في اسقاط نظام الحكم ؟
* هل كان للمعارضة السياسية في الخارج دوراً في تنشيط معارضة الداخل ؟
* ما دور رجال الدين في تفعيل دور المعارضة السياسية على المستويين: الداخلي والخارجي ؟
* ثم ما هي العوامل الرئيسة التي أدت إلى التحوّل بالمعارضة من معارضة نخبوية إلى معارضة شعبية ؟

**منهجية الدراسة:**

 لقد استخدم الباحث مناهج علمية عدة في دراسته للوصول الى دارسة حالة مظاهر التحول في المعارضة العراقية بين النخبوية والشعبية مابين العامي(1991-2003)، فلقد استعان الباحث بالمنهج التاريخي لدراسة الحالة السياسية وتنشئة الأحزاب اجتماعياً واقتصادياً ، وكذلك التفاعل الخارجي الدولي والإقليمي مع تلك الاحزاب، كما اعتمد الباحث ايضاً المنهج الوصفي، وكذلك المنهج التحليلي لدراسة الظاهرة السياسة المتعلقة بالأحزاب المعارضة، ومدى التنسيق فيما بينها والنخب والجماهير الشعبية، وكذلك مدى التأثير الحاصل من جراء نشاط المعارضة من خلال ما يحصل من حالات ارباك في نظام السلطة آنذاك.

**هيكلية الدراسة:**

 يسلط الباحث في دراسته هذه الضوء على تجربة المعارضة ومظاهر التحول فيها بين النخبوية والشعبية للحقبة من العام 1991، وحتى العام 2003، فضلاً عن واسهاماتها وأدوارها والبنيتان السياسية والاجتماعية لكلا الطرفين من المعارضة النخبوية والشعبية.

 فقد اختص الفصل الأول بدراسة الواقعان الاجتماعي والاقتصادي للنخبة من المعارضة السياسية العراقية في داخل العراق وخارجه، والتعريف بتلك النخبة اصطلاحاً وتاريخياً فضلاً على المفهومين الإنساني والإسلامي .

 أما الفصل الثاني فقد اختص ب شرح وتفصيل المعارضة السياسية ومظاهر التحول فيها على وفق منهجية البنيتان السياسية والاجتماعية للمعارضة العراقية الشعبية، والتي تمثلت بالجماهير المشاركة بانتفاضة شعبان في العام 1991، وكذلك شرح مفصل للفكر السياسي عند السيد الشهيد محمد محمد صادق الصدر وممارسته للعمل وأثار المعارضة في المجتمع والنظام ألعراقي.

 فيما تضمن الفصل الثالث مجمل التحولات بظاهرة وأسباب التحول ومخرجات العمل السياسي المعارض مابين النخب والجماهير منطلق من انتفاضة 1991م، وظاهرة المرجع الشيعي ودراسة مؤثرات المعارضة في الخارج. فيما يُختم الباحث دراسته بالخاتمة والاستنتاجات، ومن ثم ذكر المصادر فالملاحق.